دليل حماية الصحفي من التعرض للمساءلة القانونية



معهد الجزيرة للإعلام

VISTO
International for Rights & Development

سلسلة الحماية القانونية للصحفي 1

سلسلة

الحماية القانونية للصحفي 1

حمـــاية الصحفي من التعرض للمســـاءلة القـــانونية

دليل إرشادي للصحفيين

الطبعة الأولى 2021

إعداد:

إيناس زايد

أحمد أبو حمد

تحرير:

أحمد أبو حمد

محمد خمايسة

المراجعة القانونية:

د. شيماء أبو فرحة

مراجعة عامة:

إحسان عادل

تصميم:

أحمد فتاح

معهد الجزيرة للإعلام

فيستو الدولية للحقوق والتنمية



فهرس المحتويات

مقدمة: لمن هذا الدليل؟

تقــوم العلاقة بيــن الصحافة والمجتمعات على نوعين مــن التنظيم، الأول التنظيم الذاتي الذي يقوم به الصحفيون أنفسهم لوضع ضوابط مشتركة للمهنة فيما بينهم، وتســمى أخلاقيات الصحافة، والثاني يأتي ضمن إطار القوانين والتشــريعات الناظمة للحقوق والواجبات للمواطنين في البلاد.

تختلف القوانين المتعلقة بالصحافة باختلاف طبيعة كل دولة وتجربتها التشــريعية والصحفية، إلا أنها لا بد أن تحتكم في النهاية إلى ضمان المصلحة العامة للمجتمع.

خلال الســنوات الأخيرة، شهد العالم والمنطقة العربية على وجه الخصوص، تغيرات مختلفة تركت أثرها على مختلف مناحي المهنة، وبات واجباً على الصحفي مواكبة تلك التغيرات بشكل فعّال ليتمكّن من ممارسة المهنة ضمن أقصى الدرجات المهنية المتاحة.

كما أن التطــور التكنولوجي قد فتح الباب أمام نوع جديد من القوانين والتشــريعات المؤثــرة في صلب تغيرات العمل الصحفي؛ مثل قوانين الجرائم الإلكترونية أو قوانين النشر على الإنترنت.

ومن جهة أخرى، طرأ التطور الجيوسياســي المتمثل بثورات الربيع العربي وما لحقها من ثورات مضادة، حيث علت قيمة حرية التعبير ثم انخفضت، وســاهم ذلك في فتح الباب أمام تعديلات متكررة في قوانين النشر من جهة، وتوجّه الدول إلى سن قوانين لمكافحــة «الإرهاب» من جهة أخرى. وقد أثّرت هذه التعديلات والقوانين ســلباً على حرية الرأي والتعبير ووضعت الصحفيين في مرمى القمع بسطوة القانون.

يبقى الســعي إلى قوانين تضمن ازدهار الصحافة في بيئة تحمي حقوق الصحفيين أمــراً واجباً، يعمل الصحفيون عليه بجهدٍ متراكم منذ بداية المهنة وحتى يومنا هذا. لكن إلى أن يتحقق ذلك، فإن الواقع المُعاش حالّياً يفرض علينا كصحفيين الاستعداد لمواجهة القوانين الموجودة حالياً.

إن المعرفة القانونية الجيدة هي ضامنٌ رئيســي لاســتمرار الصحفي بممارسة مهنته وخدمة الصالح العام بشــكل يحميه من مخاطر التعرض للســجن أو الاعتقال، ويُبعده عن ممارســة رقابة ذاتية ســببها الجهل بما يمكن وما لا يمكن نشره، ويُجنّبه تفويت فرصة الحصول على معلومات يمارس فيها دوره الرقابي.

وانطلاقــاً من حاجــات الصحفيين الملحّة، جــاء هذا الدليل ضمن شــراكة بين معهد الجزيرة للإعلام ومنظمة ڤيســتو الدولية للحقوق والتنمية في الســويد، ليُركز على جوانب الحماية القانونية للصحفي.

يوفر الدليل الأطر القانونية الإرشــادية التي تمكّن الصحفي من حماية نفسه قانونياً، والحيلولة دون وقوعه تحت المســاءلة القانونية أثنــاء عمله. يضع الدليل هذه الأطر على شكل معلومات مباشرة وإرشــادات بعيدة عن لغة القانون الرسمية والمطوَّلات، لتسهيل تناولها من قبل الصحفيين.

ويمكــن اعتبار هذا الدليــل بمثابة خريطة طريق للصحفي، تُيســر عمله وتمكنه من الســعي وراء المعلومات بجســارة، متفادياً، قدر الإمكان، الثغــرات والمثالب القانونية التي من الممكن أن يقع بها. كما يُعد مرجعاً للآليات القانونية التي يمكنها أن تساعد الصحفيين عند تعرضهم لأي انتهاك لحقوقهم المنصوص عليها.

معهد الجزيرة للإعلام

فيستو الدولية للحقوق والتنمية



Omar
Abdallat

تمهيد: ما المقصود بالحماية القانونية؟

يُقصد بالحماية القانونية للصحفيين أن يكون الصحفي على قدرٍ كافٍ من المعرفة والدراية بالقانون روحاً ونصّاً، سواء المحلّي أو الدولي، بما يمكّنه تجنّبَ أي إشكالية قانونية يمكن أن تكون عائقاً أمام أدائه لعمله الصحفي.

ولا يستقيم عمل الصحفي دون امتلاكه للمعرفة الشاملة بتلك القوانين، فهي تتيح المجال أمامه لمعرفة حقوقه كصحفي، ومعرفة حدود المسموح والممنوع بشكل يجعله محصّناً في مواجهة الجهات التي قد تتصادم مصالحها مع ما يكشفه من حقائق وما يقوم به من أعمال، فتستغلّ الثغرات غير القانونية في المادة الصحفية لتقوّض جهد الصحفي وتضعه أمام المساءلة، وبالتالي تقويض العمل الصحفي كاملاً.

وتعني الحماية القانونية أن يكون الصحفي على معرفة بما يمكن أن يواجهه من مشاكل وفقاً لأحكام القانون، وما يجب فعله في حال تعرضه لأي مشكلة قانونية.

أولاً: دليل الصحفي لحماية معلوماته

المقصود بأمن المعلومات وعلاقته بالصحافة

يعرّف أمن المعلومات بأنه «ممارسة الدفاع عن المعلومات من الوصول غير المصرح به»[1]. أي اتخاذك كافة الإجراءات اللازمة لإبقاء معلوماتك تحت سيطرتك المباشرة، والحيلولة دون وصول أي جهة أخرى لها دون إذنك. ونظراً لحساسية المعلومات التي يمتلكها الصحفيون والمتعلقة بالمواد الصحفية التي يعملون عليها، واحتمالية تعريض الصحفي أو مصادره للخطر في حال خروج تلك المعلومات عن سيطرته، فإن حرص الصحفي على أمن معلوماته يعد أمراً ضرورياً وحاسماً.

ما هي مخاطر أمن المعلومات على الصحفيين؟

تحتل مسألة أمن المعلومات بالنسبة للصحفيين درجة عالية من الأهمية، نظراً للمخاطر التي يمكن أن تحيق بعملهم في حال اختراق معلوماتهم. كما حصل مع عشرات الصحفيين في 45 بلداً، عندما استَهدف هواتفَهم برنامجٌ يُدعى «بيغاسوس»[2]، وهو برنامج تجسس حاسوبي أنتجته مجموعة «إن إس أو (NSO)» الإسرائيلية، مصمم لاستهداف أجهزة الاتصال المتنقلة[3]، ويعمل على تحويل الهاتف الجوال إلى محطة تجسس متنقلة تعمل على الوصول والاستيلاء على كل المعلومات الهامة في هاتف الصحفي وحتى محيطه، بما في ذلك أنظمة الصوت والكاميرا، الأمر الذي أثار تبعات كبيرة على سلامة الأمن المعلوماتي للصحفيين ومصادرهم.

والصحفي هو الأعلم بمن قد يكون مهتماً بالحصول على المعلومات التي يجمعها ومعرفة مصدرها، سواءً معلوماته المتعلقة بالمواد التي يعمل عليها سعياً لتقويض عمله الصحفي، أو معلوماته الشخصية سعياً لابتزازه.

---

[1] Carlo, Silkie, and Arjen Kamphuis. «Information security for journalists», The Centre for Investigative Journalism: London (2014).

[1] تقرير «لعبة الغمّيضة، تتبع عمليات برنامج بيغاسوس من شركة NSO في 45 دولة»، منظمة «سيتيزن لاب (Citizen Lab)، 18 أيلول/سبتمبر 2018. https://bit.ly/3lhbxKt

[3] تقرير «التجسس على صحفي مغربي من خلال برمجية تجسس لشركة «إن أس أو» الاسرائيلية بعد تعهدها باحترام حقوق الإنسان»، منظمة العفو الدولية، 22 حزيران/يونيو 2020. https://bit.ly/3tenrre.



يهمك أن تعرف

ما الذي تحتاج إلى أن تحميه في عملك؟

لستَ بحاجة إلى أن تكون خبيراً في تقنية المعلومات أو متخصصاً حتى تعلم بالتحديد ما هي المعلومات الخاصة والسرية التي تريد أن تحميها، أو لا تريد لأحدٍ الوصول إليها، ويتضمن ذلك هوية مصادرك وسبل تواصلك معهم، والمعلومات التي جمعتَها ضمن تقرير إخباري تعمل عليه وأي ملفات مرتبطة به، واتصالاتك وبريدك الإلكتروني، وفي بعض الأحيان، هويتك الخاصة.

هل يحمي القانون معلوماتك؟

هناك العديد من الدول التي لم تقم بسنِّ تشريعات خاصة بالأمن السبراني والجرائم الإلكترونية بعد، الأمر الذي سبّب العديد من الإشكاليات للصحفيين والمؤسسات الصحفية، ولتفادي تلك الإشكاليات وضعت العديد من المؤسسات قواعد داخلية تنظم حماية معلوماتها.



لزيادة مستوىً الأمن الرقمي، يُنصح الصحفيون والمؤسسات الصحفية عادةً بما يلي:

- استخدام برامج إدارة كلمات المرور على الجهاز الإلكتروني للاستفادة من هويات متعددة وكلمات مرور معقدة دون الحاجة إلى تذكرها جميعاً مع الاحتفاظ بها بأمان.
- توجيه الموظفين للالتزام بمعايير الأمان اللازمة، وإبرام عقود مُوقَّعة تُحدّد المسؤولية التي يتحملها الموظف في حال إساءة استخدامه للمعلومات الخاصة بالعمل أو إفشائها.
- وضع قواعد لتفادي وجود موظف واحد فقط له حق التصرف بملفات البيانات الحساسة.
- توحيد برامج حماية البيانات من النَّسخ أو التدمير لجميع المستخدمين بمن فيهم الإدارة العليا، بالإضافة إلى تطوير آليّة استعادة النظام في حالة فشله لسبب ما.
- عدم القيام بتنصيب البرامج غير الضرورية والتي لا تستعملها إلا نادراً.
- الفصل بين الهويات والتفرقة بين العمل والحياة الشخصية، وعدم استخدام كلمات سر متشابهة في المجالين.
- الاستفادة من مزايا التشفير لتخزين معلوماتك وكذلك تشفير الاتصالات.

i يهمك أن تعرف

الحماية القانونية للمعلومات:

معظم الدول تعتبر ما يلي جريمةً يعاقب عليها القانون، وتستلزم التعويض أيضاً:

1- التنصت على ما هو مرسل عن طريق الإنترنت أو اعتراضه.

2- الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، وإن كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.

3- الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو تغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو سرقة عنوانه الإلكتروني.

4- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.

5- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.

ضع في اعتبارك

- إذا كان البلد الذي تعمل فيه يخصص قوانين لحماية أمن المعلومات، فعليك أن تقرأ تلك القوانين بتمعن، وتتعرف على حدود مسؤولياتك وحقوقك وفقاً لها.

- في حال عدم وجود قانون خاص ينظم ذلك، وكنت تمتلك أو تدير مؤسسة صحفية، فبإمكانك اتباع القواعد السالف ذكرها وتطوير آليات ولوائح حماية لأمن المعلومات في مؤسستك.

- أما إن كنت صحفياً يعمل في مؤسسة صحفية، فعليك أن تقرأ بتمعن كافة بنود العقد الذي تقوم بتوقيعه، بالإضافة إلى اللوائح والأنظمة الداخلية في المؤسسة الصحفية، وبشكل خاص مسؤوليتك عن أمن المعلومات.

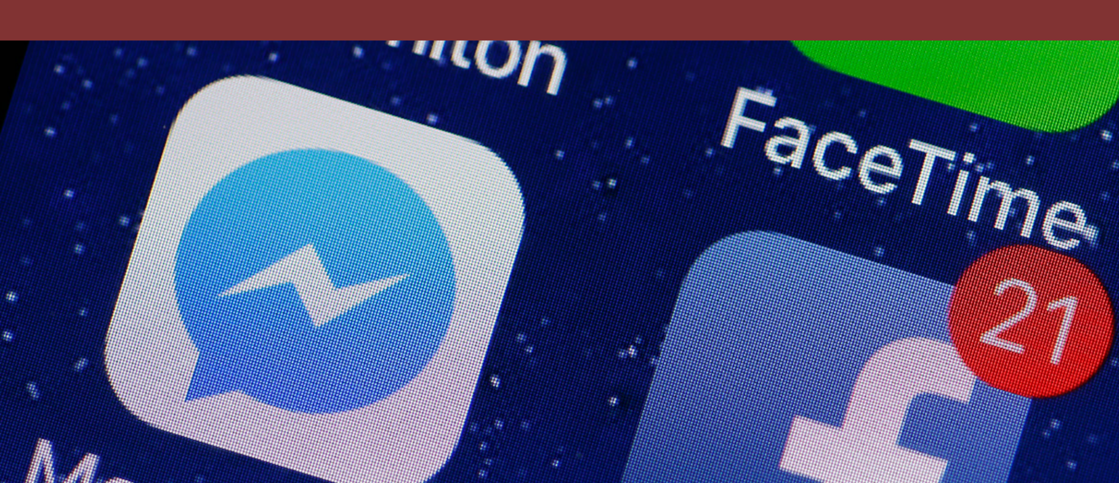
هناك العديد من الدراسات التي أنجزت لتبيان طرق الاستهداف المتاحة والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- **الروابط الخبيثة:** يقوم الشخص بالنقر على روابط الإنترنت كل يوم عشرات المرات، وفي حال كان أحد تلك الروابط رابطاً خبيثاً، فإنه يملك القدرة على السيطرة على الأجهزة وسرقة المعلومات. لذا على الصحفي أن يكون حريصاً ومبالغاً في حرصه على عدم النقر على الروابط بشكل عشوائي وأن يفكر ملياً قبل القيام بذلك.

- **قنوات الاتصال:** الصحفيون هم أفضل مثال يمكن تقديمه على كمية ونوعية الاتصالات التي يقومون بها كل يوم، والتي تجري عبر شبكات الهاتف النقال GSM، خدمات الاتصال عبر الإنترنت Voice-Over-IP والمتمثلة بالاتصال عن طريق (WhatsApp, Skype, Discord) والتي تستعمل خوادم خاصة، وكذلك خدمة البريد العادية، والبريد الإلكتروني، ومنصات التواصل الأخرى.

هل هناك من يتعقبك أو يراقب معلوماتك على الإنترنت؟

تتمتع الدول -حتى الديمقراطية منها- بالقدرة على اعتراض وتخزين وتحليل جميع أشكال الاتصالات الإلكترونية تقريبًا. فيمكن للأشخاص المجهولين وقراصنة الإنترنت أو الجهات الأمنية والاستخباراتية قراءة رسائلك النصية ورسائل البريد الإلكتروني إذا رغبوا بذلك. يمكنهم معرفة من أو ما كنت تبحث عنه، ويمكنهم الوصول إلى جميع جهات الاتصال الخاصة بك، وبالتالي متابعتك. فكيف يحدث ذلك؟



اسأل نفسك

قبل استعمال وسائل الاتصالات من قبل الصحفي، عليه أن يطرح على نفسه الأسئلة التالية:

- من يملك ويتحكم في البنية التحتية لوسيلة الاتصال؟
- من يسيطر عليها ويمكن أن يوظفها لأهدافه الخاصة؟
- كيف يؤثر ذلك على كشف المعلومات الصادرة منك وإليك؟
- هل يمكنك استخدام هذه القنوات مع افتراض تعرضها للخطر والحفاظ على سلامة معلوماتك؟
- هل دُرست نقاط الضعف والثغرات في طرق الاتصال هذه؟ وهل عُثر على ثغرات في هذه الطرق سابقاً؟
- هل يمكنك تجربة طريقة تواصل أخرى أكثر تعقيداً بحيث تجعل عملية الاستحواذ على المعلومات من قبل المتسللين أصعب وتبقيك آمناً لفترة أطول؟ وهل يستطيع الطرف الآخر من هذا الاتصال استعمال ذات الطريقة؟

مركز المساعدة

إذا كان لديك أي سبب يدفعك للاعتقاد بأنه تم استهدافك ببرنامج تجسس على جهازك، قم بالآتي:

- توقف عن استخدام الجهاز فوراً.
- ضع الجهاز في مكان لا يُعرّضك أو يعرض مكان تواجدك ومَن فيه للخطر.
- قم بتسجيل خروجك من جميع الحسابات وافصل ربطها بجهازك.
- قم بتغيير جميع كلمات المرور لحساباتك باستخدام جهاز آخر.
- احصل على مشورة من خبير تقني. وإذا كنت صحفياً مستقلاً أو لا تتوفر لك إمكانية الحصول على دعم تقني، اتصل بخط المساعدة الهاتفي التابع لمنظمة «آكسِس ناو (Access Now)» أو قم بزيارة موقعهم.[4]

[4] https://www.accessnow.org/help-ar/?ignorelocale

إذا شــعرت بأنك قد وقعت فعلياً ضحية اختــراق، فعليك اتخــاذ إجــراء بالتبليغ القانوني عن أي اختــراق حصل لهاتفك. توجّــه لأقــرب مركــز أمني وقــدم بلاغاً حول الواقعة. يمكن لهذا الأمر مســاعدة الســلطات في تتبــع مصــدر الاختــراق وبعدها تحريك دعــوى جزائية بحق من قام بــه وفقاً للقانــون المعمول به في بلد الشكوى.

حماية اتصالات الصحفي

هناك مبدأ عام كرسته المواثيق الدولية [5] بشــأن حمايــة الحــق في خصوصيــة المراســلات والاتصالات، ينطلق من فكرة أن اختــراق خصوصيــة الاتصــالات بيــن الصحفييــن والمصادر من شــأنه تعريض ســلامة المصدر للخطر، فضلاً عن فقدان الحماية المقــررة للمعلومــات والمصادر التــي تمتلكهــا المؤسســات الإعلامية. وللتخفيــف مــن هــذه المخاطــر، غالبًا مــا يعتمــد الصحفيــون والمصادر على الرسائل المشفرة.

[5] تقريــر الحــق في الخصوصيــة في العصــر الرقمــي، تقريــر مفوضيــة الأمــم المتحــدة الســامية لحقــوق الإنســان، 2014.



ضع في اعتبارك

يمكــن زراعة برنامج تجســس على جهازك من قبل أي جهة تتمكن من وضع يدها عليه لذلك تذكر الآتي:

- ☑ لا تتــرك جهازك في مكان لا يخضع لســيطرتك وانتباهــك ولا تســلمه للآخرين.
- ☑ عندما تعبر حــدوداً دولية أو نقاط تفتيش، تحقق من أنه يمكنك رؤية جهــازك في جميع الأوقات، واقفل الهاتف والحاسوب قبل وصولك إلى نقطة التفتيش.
- ☑ اســتخدم كلمة مرور معقدة تتألف من أحرف وأرقام ورموز.
- ☑ تنبّه إلــى احتمالية اختراق جهازك في حال تمت مصادرته منك أو تم التحفظ عليه ولو لمدة قصيرة.

هل هناك حماية قانونية للاتصالات والمراسلات بين الصحفيين والمصدر أو المؤسسات الإعلامية؟

نصت القوانيــن والمواثيق الدولية على ضرورة حماية الخصوصية الفردية، وعلى التدفق الحر للمعلومات، وضرورة أن تنص قوانين الدول على أطر تنظيمية تضمن ذلك.

أهم التشريعات العالمية القانونية التي تحمي الاتصالات والحق في الخصوصية:

• المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي نصت على أنه:

«لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات».

• المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على أنه:

«لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. ومن حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس».



حماية الاتصالات في الدول العربية

تقوم معظم الدول العربية بشكل عام بفرض حماية قانونية على الاتصالات من خلال وضع نصوص خاصة في متن القانون، ومن أمثلة ذلك:

• **قانون حماية البيانات:** والذي يفرض قيوداً على الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت، والتي تقوم بتخزين معلومات رقمية لعملائها، لمنعها من نشر هذه المعلومات أو مشاركتها مع أطراف أخرى دون موافقة العميل. ومن هذه القيود التي تفرضها القوانين: ضرورة أن يكون جمع البيانات لغرض معلن ومشروع وفق القانون، وعدم الإفصاح عن البيانات المجمعة عن الأفراد إلى منظمات أخرى أو أفراد آخرين إلا إذا سمح القانون بذلك وعبر حكم قضائي، وعدم الاحتفاظ بالبيانات لمدة تزيد على المدة الضرورية لتحقيق الغرض من جمعها.[6]

• **قانون مراقبة الاتصالات:** يقيّد مراقبة وسائل الاتصال بالإنترنت، والتي تكون في مجال العمل أو الموجودة في الأماكن العامة أو المنزل.

• **قانون الحماية من جرائم الإنترنت:** يمنع الاستيلاء على الهوية أو سرقة البريد الإلكتروني وكل ما يخص حماية البيانات الشخصية التي يشاركها الفرد أثناء استخدامه للإنترنت.

[6] قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية في قطر، المادة (8).

قامت بعض الدول العربية بالنص صراحة على حماية مقررة للاتصالات، ومن مظاهر تلك الحماية:

1- حماية المعلومات الشخصية لكل فرد ومنع معالجتها إلا في إطار الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان ووفقاً لمقتضيات القانون.[7]

2- سرية البيانات الشخصية وعدم جواز نقلها للآخرين.[8]

3- سرية المكالمات الهاتفية والاتصالات.[9]

4- عدم جواز اختراق الاتصالات إلا في حدود القانون.[10]

5- عدم جواز مصادرة أجهزة الاتصال أو تفتيشها إلا في حدود القانون.[11]

هل يمكن أن يكون التجسس قانوني؟

حتى يُصبح انتهاك الخصوصية من قبل الجهات الرسمية المختصة مسموحاً، لا بد من:

1- أن ينص القانون على أي تقييد لحقوق الخصوصية.

2- أن يكون هذا القانون منشوراً وواضحاً ودقيقاً بما يكفي، بحيث يمكن لأي فرد أن ينظر إلى القانون ويتأكد ممن يُؤذن له القيام بمراقبة البيانات ووفق أي ظروف.

3- أن يكون التقييد ضرورياً للتوصل إلى هدف مشروع. ومعنى ذلك أنه لم يكن ممكناً الوصول إلى المعلومات المطلوبة بطريقة أخرى مشروعة.

4- يجب أن يكون التقييد متناسباً مع الهدف؛ أي أن يكون التقييد بهدف حماية مصلحة توازي الاختراق في مدى جسامته.

5- يجب أن يكون ضمن أقل الخيارات اقتحاماً للحياة الخاصة.

6- يجب أن يكون الغرض ضمن حماية الأمن القومي أو حق الآخرين في الحياة.

7- تقع مسؤولية إثبات أن القيد على الحق بالخصوصية له علاقة بهدف مشروع على عاتق السلطات التي تسعى إلى تقييد الحق.

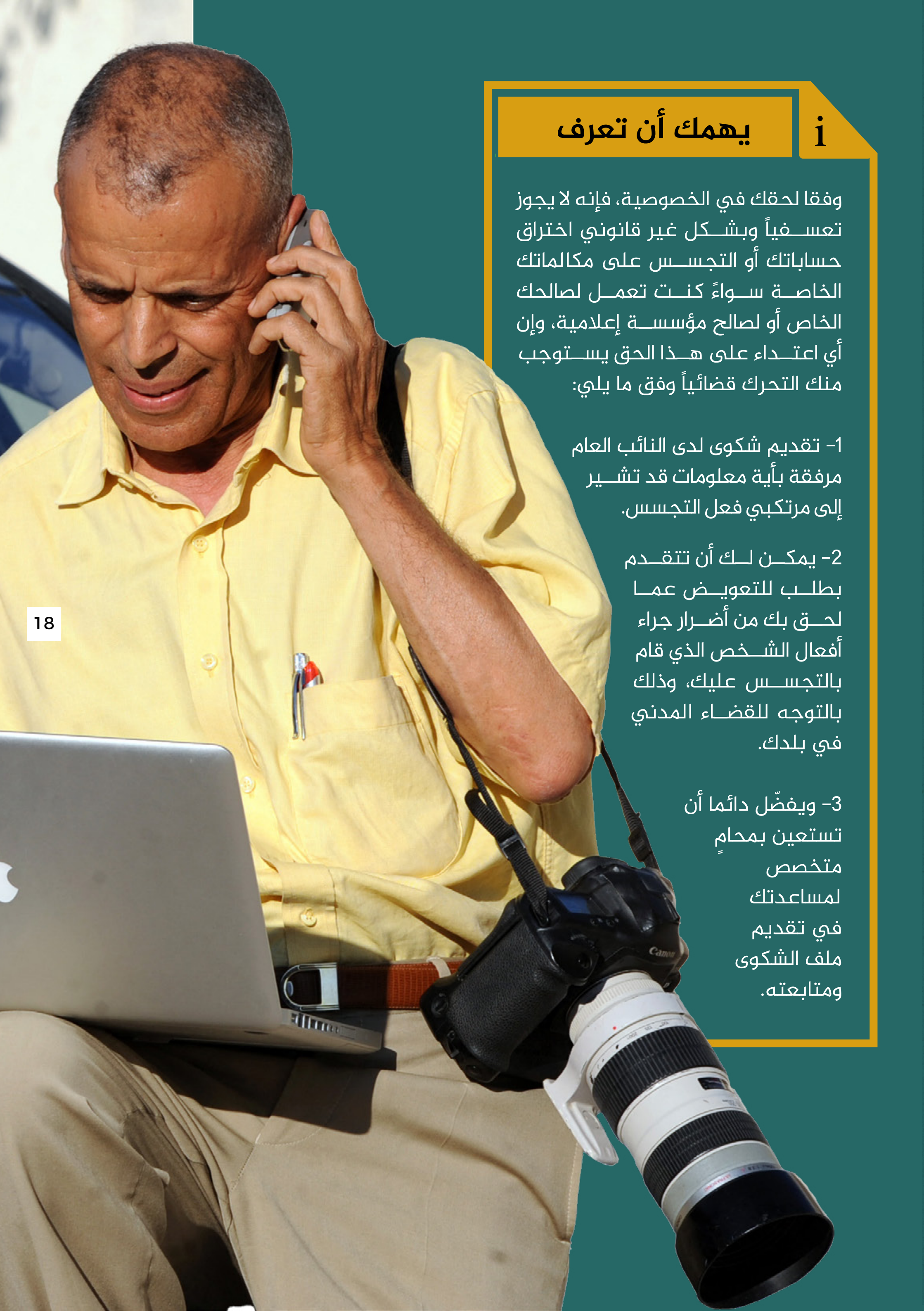
[7] قانون حماية المعطيات الشخصية التونسي (2004).

[8] قانون حماية البيانات الشخصية في البحرين (يوليو 2018): وفرض غرامات تصل إلى 20 ألف دينار والحبس مدة لا تزيد على سنة لكل من قام بمعالجة البيانات خارج نطاق القانون، أو من عالج بيانات من دون إخطار الهيئة أو من لم يحصل على ترخيص مسبق.

[9] قانون الاتصالات الأردني (1995): حيث تنص المادة 56 منه على أنه «تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية».

[10] قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطيني (1996): حيث نص على أن «سرية الاتصالات في الأراضي الفلسطينية مصونة ولا يجوز المس بها إلا للسلطة العامة وحدها وفي حدود القانون».

[11] قانون تنظيم الاتصالات في عُمان (مرسوم سلطاني 2002): حيث نصت المادة 5 منه على أنه «لا تجوز مراقبة وسائل الاتصال أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها ما لم تنطوِ على إخلال بالنظام العام أو الآداب أو اعتداء على حقوق الآخرين، وذلك مع عدم الإخلال بقانون الإجراءات الجزائيَة».



i

يهمك أن تعرف

وفقا لحقك في الخصوصية، فإنه لا يجوز تعسفياً وبشكل غير قانوني اختراق حساباتك أو التجسس على مكالماتك الخاصة سواءً كنت تعمل لصالحك الخاص أو لصالح مؤسسة إعلامية، وإن أي اعتداء على هذا الحق يستوجب منك التحرك قضائياً وفق ما يلي:

1- تقديم شكوى لدى النائب العام مرفقة بأية معلومات قد تشير إلى مرتكبي فعل التجسس.

2- يمكن لك أن تتقدم بطلب للتعويض عما لحق بك من أضرار جراء أفعال الشخص الذي قام بالتجسس عليك، وذلك بالتوجه للقضاء المدني في بلدك.

3- ويفضّل دائما أن تستعين بمحامٍ متخصص لمساعدتك في تقديم ملف الشكوى ومتابعته.

لقد اكتشفتُ بأن أحداً ما يراقب مكالماتي، أو يحاول اختراق بريدي الإلكتروني، ماذا أفعل؟

تحمي معظم قوانين البلدان العربية المكالمات الهاتفية الخاصة بك وبأجهزة اتصالك. وبناءً على ذلك، إذا وقعت ضحية اختراق أو مراقبة، فإن لديك الحق وفق القانون بـ:

1- حماية سرية مكالماتك وبيانات البريد الإلكتروني الخاص بك.

2- ملاحقة أو محاسبة من حاول الاعتداء على هذا الحق بأي وسيلة قانونية كانت.

3- الحصول على التعويض عن الضرر الذي لحق بك بسبب فعل الاختراق.

ويعتبر ما يلي انتهاكاً للحق في الخصوصية:

• قيام شركة بتقديم بيانات أو معلومات العملاء إلى دولة ما استجابةً لطلب الأخيرة.

• قيام شركة تكنولوجيا بتقديم معدات المراقبة إلى الدول دون وجود ضمانات كافية، بحيث تكون تلك الشركة شريكة أو مشاركة بطريقة أو بأخرى في تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان «وهو ما حصل مع الشركة المصممة لبرنامج بيغاسوس».



? مركز المساعدة

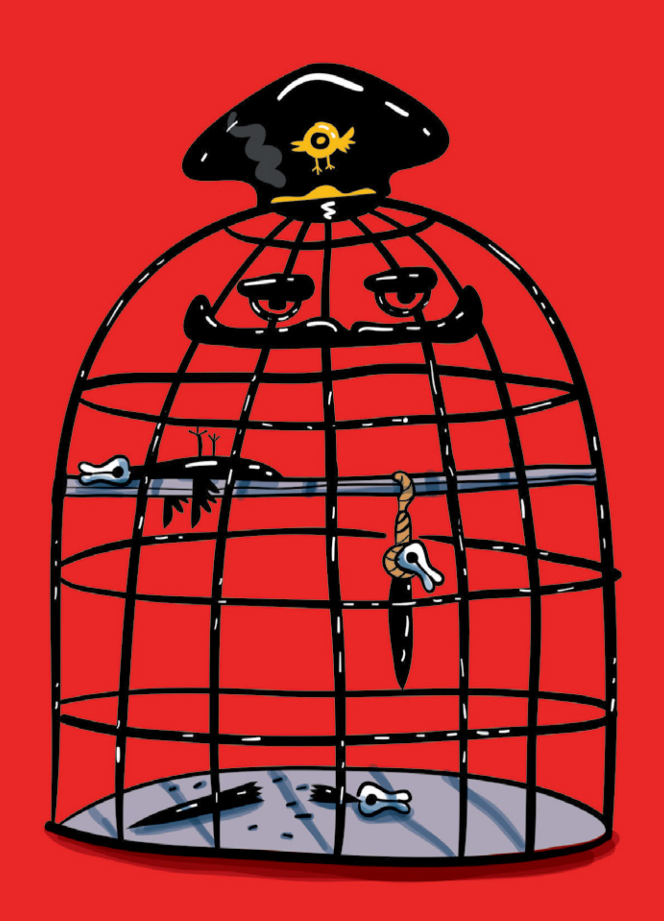
عند وقوع أي اعتداء على خصوصيتك مثل اختراق البريد الإلكتروني أو التجسس على مكالماتك، عليك القيام بما يلي:

- إخبار السلطات المختصة بهذه الواقعة، مع تحريك شكوى قضائية في حال ثبت لك فعل التجسس أو الاختراق.
- جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة التي يمكن أن تساعد السلطات في معرفة الفاعل، مثل أية رسائل تحذيرية أو أية إشعارات تصل إليك توضّح مكان ووقت حدوث الاختراق.
- تجنّب إرسال أية معلومات خاصة أو سرّية عبر الوسائل المخترَقة حتى تتأكد من عدم الاطلاع عليها أو فقدانها.
- وبالطبع، اسعَ إلى نقل المعلومات المهمة ومحوها من المكان المخترَق وتغيير كلمات المرور. ودائماً كن مستعداً لمثل هذه الاختراقات عبر تفعيل نظام الحماية الثنائية Two-step Authentication وربط بريدك الإلكتروني برقم هاتفك الشخصي.

i يهمك أن تعرف

هل تعلم بأن هناك حماية للصحفي من مزودي خدمة البث والإنترنت وشركات الاتصالات؟

يشير الخبراء إلى أنّ خرق الخصوصية على شبكة الإنترنت يمكن أن يتم أيضاً من قبل مزوّد خدمة الاتصال بالإنترنت. حيث باستطاعة مزوّد الخدمة أن يرصد كل ما تقوم به على الإنترنت، ومن ذلك: مكان وزمان الدخول إلى الشبكة، المواقع التي تم تصفّحها، الكلمات التي جرى البحث عنها، الحوارات، الرسائل الإلكترونية المتبادلة.




Omar
Abdallat

ثانياً: حماية الصحفي ومصادره كشخص كاشف للفساد

هل هناك حماية للصحفي الذي يكشف فساداً في قضايا تخدم الصالح العام؟

قد يفقد الصحفيّ عمله أو يلاحَق قضائياً لمجرد إنجازه مادة صحفية حول تورط شخصيات معينة في السلطة أو أخرى على علاقة بها بالفساد، كما قد يترتب على تحدي سلطة الحكومة أو الفاسدين كلفة شخصية خطيرة على الصحفيين، بما فيها التهديد بالسجن، أو الاستهداف الجسدي الذي يصل في بعض الحالات للاغتيال.

والواقع أنه لا يوجد في التشريعات العربية نص قانوني خاص لحماية الصحفيين الذين يقومون بكشف الفساد على وجه التحديد، وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين التي تُلزم السلطات بالتحري والتحقيق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الإعلام[12]، إلا أنها لم تُوفر للصحفي الحماية من أي اعتداء يستهدفه بسبب عمله.

والرأي السائد وفقاً للقواعد العامة لحرية الصحافة، ووفقاً للمعايير الدولية، هو توفير حماية للصحفيين للكشف عن الفساد طالما كان يصب في الصالح العام، ولا يقوم على نوايا مبيّتة وعواطف أو ميولات شخصية. ويمكن للصحفي هنا الاستفادة من النصوص القانونية الدولية المقررة لحماية الشهود والمبلغين عن الفساد بشكل عام.

تشريعاتٌ دولية نصت على حماية المصادر والشهود:

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAP)[13]: وتنص في مادتها 32 على أنه:**

«تتخذ كل دولة تدابير مناسبة وفقاً لنظامها القانوني الداخلي وضمن حدود إمكانياتها لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرَّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وكذلك لأقربائهم وسائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء لحمايتهم من أي انتقام أو ترهيب محتمل».

---

[12] المادة 24 من قانون حماية المبليغن اليمني رقم 36 لسنة 2006.

[13] جميع الدول العربية أعضاء في هذه الاتفاقية عدا الصومال.

- **البروتوكول النموذجي للأمم المتحدة المتعلق بالتحقيق القانوني في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة «بروتوكول مينيسوتا»[14]، وتنص الفقرة (أ) من المادة 9 على أنه:**

«تحمي الحكومة مقدمي الشكاوى والشهود والقائمين بالتحقيق وأسرهم من العنف أو التهديد بالعنف أو أي شكل آخر من أشكال التخويف».

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[15]، وتنص المادة 24 منها على أنه:**

«تتخذ كل دولة طرف تدابير ملائمة في حدود إمكانياتها لتوفير حماية فعالة للشهود الذين يدلون في الإجراءات الجنائية بشهادة بخصوص الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، حسب الاقتضاء، من أي انتقام أو ترهيب محتمل».

على العكس من القوانين العربية، نص القانون الأمريكي على الإجراءات المتبعة لحماية الصحفيين كمبلغين عن الفساد داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها:

- نقل محل سكن الصحفي.
- تبديل المستمسكات (الأوراق الرسمية الثبوتية) أو إعلان وفاة وهمي له.
- النقل بحماية الشرطة من وإلى المحكمة.
- الحماية عن قرب والقيام بدوريات منتظمة حول منزل الصحفي، وتركيب معدات أمان في أماكن السكن والعمل، كالأبواب والأقفال وأجهزة الإنذار وكاميرات الفيديو.

قضايا تباينت فيها مواقف الدول بحماية الصحفي كاشف الفساد:

الصحفي الروسي «أحمد نبي أحمد نبييف»، اغتيل في تموز 2017 في إقليم داغستان الروسي بسبب قيامه بكتابة تقارير عن عمليات اختطاف وانتهاكات تقوم بها قوات الأمن باسم مكافحة ما تسميه «التطرف الإسلامي»، خاصة بعد أن دعا بشكل علني إلى استقالة رئيس إقليم داغستان على خلفية اضطهاد من تصفهم السلطات «بالمسلمين المتطرفين».

اللافت بأن «نبييف» كان قد تعرض لمحاولة اغتيال بثلاث رصاصات في نفس العام إلا أنه لم يمت، وتلقى العديد من التهديدات بالقتل وأخبر السلطات بها سابقاً، إلا أنها لم تحرك ساكناً تجاه حمايته كمبلِّغ عن الفساد.[16]

[14] لا يعد هذا البروتوكول اتفاقية دولية. ولكنه يمثل دليلاً استرشاديا للهيئات المختلقة في الأمم المتحدة، وللدول، وللمحاكم المحلية والدولية، والمنظمات الدولية، حول ما الذي يعد قتلاً غير مشروع، ومسؤوليات الحكومات بهذا الصدد.

[15] جميع الدول العربية أعضاء في هذه الاتفاقية عدا الصومال.

[16] الجزيرة، مصرع صحفي بالرصاص في داغستان الروسية، 9 يوليو 2013. https://bit.ly/3lhI437

وفي فلسطين، نشرت الصحفية «هاجر حرب» تحقيقاً استقصائياً حول شبهة فساد في القطاع الصحي والتحويلات الطبية من قطاع غزة عام 2016. إثر ذلك، قامت النيابة العامة باستدعائها بناءً على شكوى مقدمة من طبيب، يتهمها بالتشهير به وإضراره. وقال الطبيب في شكواه، إن «هاجر» أخفت شخصيتها خلال التعامل معه، وقدمته على أنّه الطبيب المسؤول عن كتابة تقارير طبيّة مزوّرة لغير المرضى برشاوى مالية، ما أسفر عن تضرر سمعته وإيقافه عن العمل. وبذلك وُجِّهت لحرب أربعة اتهامات؛ انتحال شخصية، والقذف والقدح، ونشر أخبار كاذبة، وعدم توخي الدقة والنزاهة. وحُكم عليها بالسجن لمدة ستة أشهر. لكن الصحفية استأنفت الحكم، وهنا قامت المحكمة المختصة بتبرئتها من التهم التي نسبت إليها.

ضع في اعتبارك

- لا توجد إجراءات خاصة لحماية الصحفيين «بشكل خاص» كمبلغين عن الفساد في الدول العربية، حيث اكتفت القوانين العربية الخاصة بحماية المبلغين والشهود بالنص على وجوب حمايتهم، مع ترك تقدير إجراءات هذه الحماية إلى المحكمة أو الهيئة التي تنظر في طلب الحماية.



أنا صحفي في بلد عربي، وأفكر في إعداد تقرير عن قضية فساد، ما الذي يجب أن أفكر فيه قبل أن أقدم على ذلك؟

اسأل نفسك

عند التعامل مع الوثائق المسرّبة، ابحث عن أجوبة للأسئلة التالية لضمان تجنّب المساءلة:

- **هل المعلومة التي أوردتها في تقريرك متاحة أو ستكون متاحة للجميع؟**

يمكن أن تكون قد حصلتَ على معلومات قبل نشرها للعامة، كقرار ما سيصدر عن وزارة معينة. هذه معلومات سوف تكون متاحة للجمهور في النهاية، وبالتالي لا إشكالية في نشرها من طرفك.

- **هل المعلومة سرية أو سرية للغاية ولا يُسمح أن يطّلع عليها أحد؟**

إذا كانت المعلومات أو الوثائق سرية أي يطلع عليها المعنيون فقط أو سرية للغاية، فلا يُسمح للصحفي أن ينشر هذه الوثائق، وإلا فقد يقع في جرم كشف وثائق محمية. أما إذا قام الصحفي بنشر المعلومات الموجودة داخل الوثيقة دون نشر الوثيقة نفسها، أو نشر المعلومات على لسان مصدر مخول بالاطلاع على المعلومة، فإنه بذلك يمكنه النشر مع التمسك بحقه في عدم الكشف عن المصدر، المهم هو عدم الكشف عن الوثائق السرية نفسها.

- **ما هي الطريقة التي حصلتَ بها على هذا المستند؟ هل حصلت عليه عبر طلب رسمي استناداً إلى قانون حق الحصول على المعلومات أو تصريح رسمي أو عبر تسريب من شخص ما؟**

أيّاً كانت الطريقة، من المهم ألا يكون مصدر الحصول على المستند غير قانوني (كأن تحصل عليه بالرشوة أو السرقة). توخَّ الدقة في نقل ما ورد في المستند كما هو، حيث أن أي تغيير في المصطلحات قد يُعرّضك لمساءلة قانونية بجرم التلاعب في المستندات.

- **هل قضية الفساد منظورة لدى المدعي العام؟**

لا بد أن تعلم بأن القوانين العربية لا تتيح المجال أمام القضايا التحقيقية المنظورة لدى الجهات القضائية لتكون موضوعاً لتحقيق استقصائي، إلا إذا كان لدى الصحفي معطيات لم يستطع القضاء الوصول إليها.

• **هل هناك خطر من احتمال اتهامك بالتشهير أو الذم؟**
ويحدث هذا حين تنشــر اتهامات للأشخاص، مثل أن تنسب إلى شخص بأنه سارق، أو فاسد دون دليل دامغ يدعم ادعاءاتك.

• **ما هي العواقب التي قد تترتب على تحقيقك؟**
فكر في سلامتك وسلامة المتأثرين.

مثال على تجاوز الصحفي لمشكلة عدم نشر الوثائق السرية:

منــع الحكومات لنشــر الوثائق المصنّفة ســريّة أو ســريّة للغاية أمر قد يستطيع الصحفي توظيفه لمصلحته أحياناً، حيث أن الهيئات الرســمية تمتنع عن محاكمة الصحفيين الذين ينشرون محتوى الوثائق كــي لا تضطر إلى رفع الســرية عن هذه الوثائق أمــام القضاء الذي بدوره ســوف يطلبهــا كدلائــل، وحينها ســوف تصبح متاحة للجميع.

والمثــال على ذلــك، تحقيــق الصحفي مصعــب الشــوابكة الــذي حمــل عنوان «وثائــق للبيــع: ســوق ســوداء للإتجار بالأوراق الثبوتية الســورية»، حيث تقدّم الصحفــي بطلب إلى الســلطات الأردنية لمعرفــة أعداد اللاجئين الســوريين في الأردن، اســتناداً إلــى قانــون الحق في الحصــول على المعلومــات، فــكان ردّ السّــلطات هو أن هذه المعلومة مصنفة ســرية. فقام بعد ذلك بنشر معلومة عن عدد اللاجئيــن، وذلك على لســان أحد المصادر المطلعــة على هذه المعلومة.

ولم يقم بنشــر أية وثائق رسمية مسربة بهذا الخصوص.

وعلى الرغــم من أن المســؤول عن ملف اللاجئيــن في وزارة الداخليــة طالــب بمقاضاة الصحفي وباتخاذ كافة الإجراءات القانونيــة والإداريــة بحــق المؤسســة التــي نشــرت التحقيــق، وهــي «راديو البلد» وموقع «عمّان نت»، بحجة «نشــر تحقيقات صحفية اســتقصائية تشــوّه ســمعة الأردن أمام المجتمع الدولي»، إلا أن وزير الداخلية رفض ذلك، ولم يتعرض الصحفي إثر ذلك لأية مساءلة قانونية.

حماية مصادر الصحفي

إنّ حماية مصادر الصّحفي تقليدُ سائدُ بقوّة على المستوى العالمي، والالتزام بسرية المصدر هو حق ممنوح للصحفيين بموجب قوانين العديد من البلدان، وكذلك بموجب القانون الدولي؛ تقديراً للوظيفة التي تؤديها المصادر السرية في تسهيل عمل الصحافة التي «تراقب» و«تُسائِل» السلطة. حيث يُحظر على السلطات، بما في ذلك المحاكم، إجبار الصحفي على الكشف عن هوية مصدر مجهول للقصة، لأنه دون احترام الحق بحماية هوية المصدر، لا يمكن للصحفيين تقديم ومشاركة المعلومات المتعلقة بالصالح العام.

مركز المساعدة

لقد تعرضتُ للتهديد إثر عملي الصحفي، ماذا أفعل؟

- احتفظ بكل دليل يفيدك في إثبات هذا التهديد أو الشخص/الجهة التي قامت به.

- إذا كان المُهدِّد شخصاً عادياً وليس ذا صفة رسمية، فبإمكانك اللجوء إلى القضاء، وتقديم شكوى تهديد بحقه، مشفوعة بما لديك من بينات إلى النيابة العامة أو المدعي العام، والذي بدوره سوف يباشر بالتحقيق وجمع الأدلة حول الواقعة، ثم إحالة الأمر الى المحكمة من أجل محاسبة الفاعل وفقاً للقانون. ومن الأفضل استشارة محامٍ لمساعدتك في إتمام هذه المهمة.

- إذا كان التهديد واقعاً من السلطات الرسمية أو أحد الأشخاص العاملين فيها، تستطيع اللجوء الى القضاء لمحاسبة ذلك الشخص كما في الخطوات السابقة، أو يمكنك التوجه للقضاء الإداري إذا جاء ذلك التهديد من جهة رسمية وبصفتها تلك. وإذا استنفدتَ الطرق القضائية الوطنية دون جدوى، تستطيع اللجوء إلى الآليات الدولية لمتابعة الانتهاكات بحق الصحفيين.

- لا تنسَ تبليغ المنظمات الحقوقية المعنية بالدفاع عن الحقوق والحريات، ولا سيما المهتمة بقضايا الصحفيين. وقد أدرجنا أهم هذه الجهات في نهاية هذا الدليل، للاستفادة منها.

مثال على سابقة قضائية لحماية حق الصحفي في حماية مصدره:

أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1996 قراراً يجعل طلب الحكومة البريطانية من أحد الصحفيين بالكشف عن مصدر سري في سياق صحفي انتهاكاً غير مسموح به وفقاً للمادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

كان المشتكي على الحكومة البريطانية صحفيًا متدربًا يدعى ويليام جودوين، حيث تلقى معلومات حساسة عبر الهاتف من شخص - طلب أن لا يتم الكشف عن اسمه - بشأن الحالة المالية لشركة بريطانية عام 1989. قام جودوين بنشر تلك المعلومات في تقرير صحفي، أمر القضاء البريطاني إثره الصحفيَّ بالإفصاح عن المصدر، إلا أن الصحفي رفض ذلك، فتم تغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه إسترليني بتهمة ازدراء القضاء البريطاني.

ووجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الكشف عن المصدر لم يكن «ضرورياً في مجتمع ديمقراطي»، واعتبرت أنه إذا أُجبر الصحفيون على الكشف عن مصادرهم، فقد يُقوَّض دور الصحافة كجهة رقابية عامة بشكل خطير بسبب التأثير المخيف لهذا الكشف على التدفق الحر للمعلومات.

i يهمك أن تعرف

بفضل الحماية المقررة لكاشفي الفساد وللمصادر السرية للصحفي، تم إنجاز أكبر التقارير الاستقصائية مثل Watergate بالإضافة إلى مشروع الصحافة الاستقصائية الكبرى Offshore Leaks لعام 2013 الذي نفذه الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ).



ماذا يشمل حق حماية المصدر؟

إن الحاجة لحماية المعلومات ليست محصورةً بالشخص الذي قدمها، فمعظم القوانين تسمح بحماية المعلومات التي يمكن من خلالها تحديد هوية المصدر أيضاً، ويشمل ذلك حماية الوثائق أو أي معلومات شخصية كسجلات الهواتف.

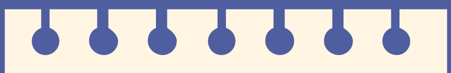
• في مصر يعطي القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة الحق للصحفي في الحفاظ على سرية المصدر.[17]

• ونصت المادتان السادسة والثامنة من قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لعام 1998 وتعديلاته صراحةً على أحقية الصحفي بعدم الإفصاح عن مصدر معلوماته.

• وأشارت المادة 14 من القانون رقم (25) لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات في اليمن على أن للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادرها، وله حق نشرها أو عدم نشرها والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته، ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادره طبقاً لأحكام القانون.

• وينص قانون حقوق الصحفيين العراقي رقم (21) لسنة 2011 على أنه للصحفي حق الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته.

• وفي السويد، فإن الحماية أكثر صرامة، إذ يحظر القانون على المسؤولين حتى محاولة معرفة مصادر الصحفيين.



ضع في اعتبارك

يحتاج الصحفي إلى حماية مصادر المعلومات للعديد من الأسباب:

- حتى لا يفقد ثقة المصدر، ولا يضع نفسه أمام مساءلة قانونية إذا كان قد وقّع على أي تعهد أو إقرار بعدم الكشف عن المصدر.
- تجنيب المصدر أي أضرار مادية أو معنوية، مثل فقدانه لوظيفته أو حياته أو تعريضه للخطر.

[17] القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة المصري، المادة الخامسة «للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والإحصائيات من مصادرها، وله الحق في نشرها، ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون».

ما هي الحالات التي قد تُضطر فيها إلى الكشف عن مصدرك؟

رغم أن حماية المصادر حقٌّ أساسيّ للصحفيّ، إلا أن عدداً من المحاكم عالمياً أدانت صحفيين بقضايا متعلقة بمصادرهم، وتستند المحاكم بشكل رئيسي في هذه الحالات إلى مبدأ أن أهمية الكشف عن المصدر كانت أكبر بكثير من المصلحة العامة في حماية المصادر الصحفية.

وقد تُلزم المحكمة الصّحفيَّ بالكشف عن مصدره لأحد الأسباب التالية:

1- حماية للأمن القومي من وجهة نظر القضاء.

2- منعاً للفوضى أو حدوث جريمة.

3- تحقيقاً للعدالة (مصلحة القضاء).

ويُعتبر قانون ازدراء المحكمة البريطاني من أهم الأمثلة القانونية في العالم التي تطرّقت لقضية الكشف عن المصادر، حيث نصت المادة العاشرة منه على أنه «لا يجوز لأي محكمة أن تطلب من شخص ما أن يكشف عن مصدر المعلومات الواردة في منشور يكون مسؤولاً عنه، ما لم يثبت بشكل يُرضي المحكمة أن الكشف ضروري لصالح العدالة أو الأمن القومي أو لمنع الفوضى أو الجريمة».

عربياً، تطرّق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني في المادة (4) لذات النقاط، ونص على «حق المطبوعة الصحفية ووكالة الأنباء والمحرر والصحفي في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية، إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر بالدعاوى الجزائية، حمايةً لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة».

فإذا ما تحوّلت المادة الصحفية لقضية قانونية، وكان الكشف عن المصدر هو محور هذه القضية، عندها تنظر محكمة مستقلة ومحايدة في طلب الكشف عن المصدر وفقاً لمعايير وضوابط معينة، وبعدها قد يُطلب من الصحفي الكشف عن هوية المصدر أو تقديم أية معلومات عنه، بما في ذلك الملاحظات والمسوّدات والأشرطة التسجيلية، التي يمكنها أيضاً أن تدلّ على هوية المصدر.

i يهمك أن تعرف

لا بد لك كصحفي من أن تعلم بأن الجهة الوحيدة المخول لها إجبارك على الكشف عن مصدرك هي السلطة القضائية، وبموجب حكم نهائي غير قابل للطعن.



قوانين أخرى تؤثر على الكشف عن المصادر:

يلجأ القضاء العربي غالباً إلى إجبار الصحفي للكشف عن مصدره من خلال نصوص قانونية تبعاً لطبيعة ووقائع الدعوى، ومصدرها القوانين التالية:

1- قانون العقوبات.

2- قانون منع الإرهاب.

3- قانون أصول المحاكمات الجزائية.

4- قوانين خاصة مثل قوانين لجان تقصّي الحقائق البرلمانية.

وعليه، قد يعاقَب الصحفي الذي يمتنع عن الكشف عن مصدره، في الحالات التي تتذرّع فيها السلطة القضائية بأن الكشف عن المصدر من شأنه تحقيق مصلحة عامة أو منع وقوع جريمة معينة وفقاً لوجهة نظر القضاء، بعقوبات مثل:

1- التستر على الجرائم والهجمات الإرهابية أو الاشتراك فيها

ومثال ذلك أن لا يقوم الصحفي بالكشف عن مصدر معلومة تقول بأن هناك عملاً إرهابياً سيحدث في منطقة معينة.

2- كتم الشهادة تبعاً للتكييف القانوني للفعل

ومثال ذلك أن يتم استدعاء الصحفي للشهادة على واقعة معينة مرتبطة بالمعلومة التي قام بنشرها، وتقوم المحكمة بسؤاله عن اسم الشخص الذي كان موجوداً في هذه الواقعة. فإذا لم يقم بالإجابة على هذا السؤال فإنّه في هذه الحالة يُعتبر كاتماً للشهادة.

ضع في اعتبارك

لا بد لك كصحفي إدراك أهمية القوانين والإجراءات المتعلقة بالمصدر وحماية هويته، ومدى انطباقها على قوانين بلدك، قبل التعامل مع كاشف الفساد ومنحه أي وعد بالسرية أو بعدم الإفصاح عن هويته. ولا بد لك من أن تُطلعه على ذلك أيضاً قبل إدلائه بالمعلومات لك.

وقائع قضية نُظرت أمام المحكمة بخصوص إجبار صحفي على الكشف عن مصدره:

في أوائل عام 2006، نشرت صحيفة دي تليخراف تقريراً للصحفييْن «جوست دي هاس» و«بارت موس» بعنوان «أسرار جهاز المخابرات والأمن العام في حيازة مافيا المخدرات». كشف التقرير أن الدوائر المحيطة بالمجرم سيئ السمعة «مينك ك.» كان بحوزتها ملفات سرية خاصة بجهاز المخابرات والأمن العام الهولندي، وأشار بعبارات كثيرة إلى أن هذه الوثائق كانت في حوزة الصحفيين أيضاً.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، تم استدعاء الصحفيين للمثول كشهود في القضية الجنائية ضد ثلاثة أشخاص يشتبه في قيامهم بتسريب المعلومات، وعندما اعتمد الصحفيون على حقهم في عدم الكشف عن المصدر، تم اعتقالهم واحتجازهم بضعة أيام لعدم امتثالهم لأمر قضائي، إلا أن الدولة اتّخذت إجراءات ضد الصحيفة، وأُجبرت الأخيرة على تسليم الوثائق للدولة، واكتُشف أن الدولة كانت تتجسس على الصحفيين لمعرفة مصدر المعلومات.

وبعد توجه الصحيفة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وجدت المحكمة أن الإجراءات التي قامت بها الدولة الهولندية تنتهك المادتين 8 و10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأن القانون الهولندي لا يوفر ضمانات مناسبة لاستخدام السلطات قدرتها على المراقبة ضد الصحفيين «بهدف اكتشاف مصادرهم الصحفية».[18]

[18] Journalistic privilege reinforced in ECHR ruling De Telegraaf v. The Netherlands – Lexology 31 December 2012 https://bit.ly/3bB8aer

مركز المساعدة

عليك كصحفي مراعاة مجموعة من الضوابط والمبادئ المهمة عند التعاطي مع مصدر معلوماتك:

- اتبع الوسائل المشروعة للحصول على المعلومة بصرف النظر عن أهميتها.
- من المهم ألّا يتسبب الحصول على المعلومة بضرر للأشخاص الذين يزودونك بها، خصوصاً إذا كانوا غير قادرين على حماية أنفسهم.
- تجنب تعريض حياتك أو سلامتك للخطر من أجل الحصول على المعلومات.
- اجعل الأولوية لذكر اسم المصدر، وفي حال طلب عدم ذكر اسمه مع وجود مبرر مهني قوي احترم ذلك.
- حافظ على سرية هوية المصادر، ودافع عن حقك بعدم الكشف عن مصادرك حتى أمام الجهات الرسمية.
- قم بنقل المعلومات بدقة وبحيادية دون أي تلاعب أو تحريف أو اجتزاء.
- حاول التأكد من المعلومات التي تصلك من مصادر مختلفة للتحقق من مدى دقتها.
- لا تعتمد على المعلومات التي تصلك على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر منفرد للمعلومة.
- احتفظ بنسخ من وثائق المعلومات في مكان آمن في حال احتجت للعودة إليها.

وقائع دعوى قضائية ضد صحفي رفض الكشف عن مصادره وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب:

عام 2013، قامت محكمة مغربية بالحكم على الصحفي مصطفى الحسناوي بالسجن ثلاث سنوات بعد أن وجّهت له تهمة «تكوين عصابة إجرامية للقيام بأعمال إرهابية وعدم التبليغ عن جرائم إرهابية». وبالرغم من أن مصطفى الحسناوي لم يُتهم بارتكاب فعل عنيف محدد، فقد أدين في يوليو/تموز 2013 بزعم رفضه الإبلاغ عن أشخاص يُشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية في سوريا، وعضوية جماعة إرهابية مع أولئك الأشخاص. وأصر مصطفى الحسناوي على أن اتصاله بأفراد يقاتلون ضد القوات الحكومية في سوريا كان بحكم عمله كصحفي ليس إلا.[19]

[19] «المغرب: ينبغي الكف عن استخدام «الإرهاب» كذريعة لسجن الصحفيين»، منظمة العفو الدولية، 20 أيار/مايو 2014. https://bit.ly/3vqGZLa

ضع في اعتبارك

- تستعمل الدول في الغالب مفاهيم تحقيق المصلحة العامة أو الأمن القومي من أجل إجبار الصحفي على الكشف عن مصادره، هنا يبرز النقاش حول مفهوم المصلحة العامة لدى الدولة وهي في هذه الحالة (النيابة العامة والقضاء) ومفهوم المصلحة العامة لدى الصحفي.
- والفيصل في هذه الحالة هو القضاء الإداري، حيث يتوجب عليك كصحفي في حال تمت إدانتك بسبب تهم مماثلة التوجه إلى القضاء الإداري لإثبات أن الحالة المعروضة أمام المحكمة لا تستدعي تقديم المصلحة العامة على حق الصحفي بالإفشاء عن المصدر.

مركز المساعدة

أنا صحفي وطلبتْ مني السلطات الكشف عن مصدري، فماذا أفعل؟

- اسأل السلطة فيما إذا كان هناك أمر قضائي بهذا الشأن.
- إن كان هناك أمر قضائي تعتبر فيه المحكمة أن الكشف عن المصدر من شأنه تحقيق المصلحة العامة أو درء خطر يهدد الأمن والسلم في الدولة أو يمنع من وقوع جريمة، فإنك ملزم بالقانون بأن تكشف عن هوية مصدرك، لكن أمام المحكمة فقط.
- صدور أمر قضائي لا يعني قبولك بتنفيذه، لكن يعني أنك قد تتعرض لعقوبة في حال عدم كشف المصدر، وهنا يعود الأمر لتقديرك الشخصي حول مدى أهمية الكشف عن المصدر أو رفض ذلك.
- تذكّر أن أي أمر قضائي غير قطعي قابل للطعن. وبمعنى آخر، إذا لم يكن هناك مبرر جدي لصدور قرار قضائي لإجبارك على الكشف عن مصدرك، بإمكانك الطعن في هذا القرار للمحكمة العليا طالما أنه قرار غير نهائي.
- إذا لم يوجد أمر قضائي فعليك اللجوء إلى القضاء والطعن بأمر السلطة التنفيذية لدى المحكمة الإدارية المختصة بذلك.

i

يهمك أن تعرف

تتكــون أي جريمــة مــن ركنيــن أساسيين، وهما:

1- الركــن المــادّي: وهــو الوجــه الخارجي الظاهــر للجريمة؛ أي الفعل الملمــوس أو الســلوك الــذي ينص القانــون على تجريمه، ويكون عبارة عن ارتــكاب فعل مــا أو الامتناع عن القيام بفعل ما.

2- الركن المعنوي: ويمكن تبسيطه بأنــه نيّة ارتكاب الجريمــة، أي إذا كان المتّهم قاصداً للفعل الذي قام به أو لا.

ويحدّد الركن المعنوي المسؤولية عن الجريمة، ومن خلاله يتم التعرف على إذا مــا كان المتهم قد ارتكب الجريمة هادفــاً إلــى نتيجتها أو أيــة نتيجة جرمية أخرى، ودونــه لا تكتمل أركان الجريمة.

وكمثــال على ذلك، إذا قام الصحفي بنشر مادة صحفية تحتوي مصادر من جهــة إجرامية، واعتبــرت المحكمة أن عدم كشــف المصدر تســتّرُ على المجرميــن، فإنه يجــب عليها إثبات الركن المادّي وهو فعل التستّر، والركن المعنــوي وهــو نيّة التســتّر لغايات حمايتهم، وهنا يجب على الصحفي الأخذ بعيــن الاعتبار أن النيّة بخدمة المصلحة العامّة هي إحدى الوسائل الأساسية لحمايته أمام القضاء.

حماية ممتلكات الصحفي الخاصة

كثيراً مــا تكون معلومــات الصحفي ومصــادره موجــودة على المعدات الخاصة به، ويشــمل ذلــك جميع ما يستخدمه من أجل عمله، مثل: جهاز الحاســوب، الكاميرا، أجهزة التواصل، البيانات، أدوات تخزين البيانات... إلخ.

والأصــل أنــه لا يجوز الاعتداء ســواء بالكســر أو المصادرة لأيــة مقتنيات خاصــة بالأفــراد، ومــن ضمنهــم الصحفيين، إلا بموجــب قرار قضائي بالمصــادرة أو بالإتلاف إن كان هناك مخالفة صريحة وواضحة للقانون.

وعلى الرغم من عــدم وجود قانون أو نص يقرر حماية خاصة لمقتنيات الصحفييــن، إلا أنــه يمكن للصحفي التمســك بمبدأ عــدم التعدي على الممتلــكات الخاصــة، باعتبارهــا مقتنيــات خاصة له أو لمؤسســته، خاصة وأن الاســتثناء لهذه القاعدة لا بد أن يكــون بنص قانوني محدد، وبنطــاق ضيــق، وأن يكــون أمــر المصادرة صادراً عن ســلطة قضائية مستقلة.

أمثلة على حالات جرت فيها مصادرة معدات الصحفي:

- **بموجب أمر قضائي:**

أصدرت المحكمة البريطانية عام 2015 قراراً بموجب قانون مكافحة الإرهاب يلزم قناة BBC بتسليم جميع المعلومات المتبادلة بين صحفي في برنامج «نيوز نايت» ورجل في سوريا كان قد عرّف نفسه علناً بأنه عضو في تنظيم «الدولة الإسلامية». وعلى إثره تمت مصادرة جميع معدات الصحفي، ومن ضمنها جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. ولم تقم القناة باتخاذ أي إجراء قانوني إثر ذلك، وأوضحت أنها لن تعرقل عمل الشرطة، لكنها أعربت عن قلقها من اتخاذ مثل هذه الإجراءات بحق الصحفيين.[20]



ضع في اعتبارك

في حال مصادرة مقتنياتك ومعداتك، فلا بد من:

- أن تكون المصادرة بموجب أمر قضائي صادر عن محكمة مستقلة ومحايدة.
- واستناداً إلى قانون ساري المفعول.
- وبمقتضى سبب واضح ومعلوم بالنسبة لك.

[20] "Newsnight journalist's laptop seized by UK police under Terrorism Act", The Guardian, 2015/10/29. https://bit.ly/3lh8r9f



• دون أمر قضائي:

في تونس، قامت الشـرطة ودون وجود قـرار قضائي بمصادرة معـدات الصحفي «نديـم بوعمود» الــذي يعمل في موقع «تونيزيـا ريفيو»، وذلك بينـما كان يبث لقطات فيديو حية من تغطية احتجاجات حملة «ماذا ننتظر؟» عام 2018.[21] وإثر ذلك توجه بوعمود إلى مركـز الأمن المختص وقدّم شـكوى ضد رجل الأمـن الذي صادر معداته، وهناك تمـت إعادة معداته إليه بعد ساعات، ولكن بعد أن تم مسح كامل المادة المحملة فيها.

i يهمك أن تعرف

تتمتع معدات الصحفـي أيّاً كانت جنسـيته بالحمايـة ذاتهـا أينما وجد، فلا تختلف الحماية القانونية الممنوحـة للصحفـي في بلـد موطنه عن تلك الممنوحة للأجنبي أو لـلـوكالات الأجنبيـة. والقوانين الوطنية التي تسـمح للسـلطات بمصـادرة معـدات الصحفي في حال وقـوع خرق للقانـون لا تميز بيـن صحفـي محلـي أو أجنبي. إلا أن السـلطات في بعـض الدول تكـون أكثر حـذراً في التعامل مع الصحفيين الأجانب تجنباً لإشكالات قد تقع مـع دولهم باعتبارهم من رعاياها، وليس لأسباب قانونية.

[21] «ضغـوط على الصحفييـن الذيـن يغطـون المظاهـرات في تونـس». مراسـلون بـلا حـدود، 12 كانـون الأول/ينايـر 2018. https://rsf.org/ar/news/-22



i يهمك أن تعرف

على الرغم من أن القوانين الداخلية التي قد تتذرع بها الحكومات لمصادرة معدات الصحفي قد تكون فضفاضة أو غير واضحة وربما غير دستورية، إلا أن عدم سلامة الإجراءات عند مصادرة أي معدات أو مقتنيات تعود لك قد تجعل من هذا الإجراء باطلاً ويستوجب المحاسبة والتعويض، وهنا نوصيك بما يلي:

1- اقرأ بعناية القانون الناظم لحرية الصحافة أو لعمل الصحفيين في بلدك.

2- اطلع على الضوابط الناظمة لعمل المدعي العام في بلدك وكيفية التحقيق وجمع الأدلة، والتي تتوفر عادةً في قانون أصول المحاكمات الجزائية.

3- ابق على اطلاع بقضايا الصحفيين الذين تمت مصادرة معداتهم وتابع ما قالته المحكمة في هذا الصدد.

4- استشر محامياً أو مركزاً متخصصاً في مجال حرية وحقوق الصحفيين واطلب التواصل معه في حال تعرضت إلى أي إجراء تحقيقي أو طلب لمصادرة معداتك.

ثالثا: ما الذي أنشره؟ وما الذي لا أنشره؟

ما هي حدود النقد المباح للأشخاص في عالم الصحافة؟

أولى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أهمية كبيرة لحرية الرأي والتعبير، وفي معظم الدول يعتبر العهد، لكونه اتفاقية دولية، في مرتبة أسمى من القانون المحلي للدول الموقعة عليه، ودون الدستور.

لذلك، يمكن للصحفي النظر إلى المواد الواردة في العهد لمعرفة الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بحرية التعبير والنقد، للموازنة بين هذا الحق وبين حماية خصوصيات الأشخاص.

وشدد العهد على أن القضايا المحظورة من النقد، أو بمعنى أوسع، الحدود على حرية التعبير، يجب أن تكون محددة بنص قانوني واضح، وليس بناء على تقدير السلطة التنفيذية أو رجل الأمن، وذلك منعاً لترك مسوغات تقييد حرية التعبير للسلطة التنفيذية.

والحدود التي يجب أن تحترمها حرية التعبير هي:

- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
- حظر أية دعاية للحرب.
- حظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.



مركز المساعدة

أنا صحفي، وقام الأمن في المطار أو في الشارع بطلب إحدى معداتي الخاصة، ماذا أفعل؟

- إذا أمكنـك، لا توافـق، واطلـب تزويـدك بسـببٍ لذلـك وبمذكـرة مـن المحكمـة أو مـن مـدعٍ عـام.

- في حـال كان هنـاك مذكـرة، تأكـد مـن أنهـا تحتـوي على معلومـات متعلقـة بذاكـرة الكاميـرا أو الجهـاز الإلكترونـي الـذي يريـدون تفتيشـه.

- لا تحاول مقاومة رجال الأمن، حيث يعد ذلك جريمة بحد ذاتها.

- عرّف عن نفسك وعن صفتك كصحفي واطلب التواصل مع محاميك.

- حاول التواصل مع نقابة الصحفيين في بلدك إن أمكن.

- إذا تـم التحقيـق معـك مـن قبـل أمـن المطـار في دولـة أجنبيـة، اطلـب التواصـل مـع سـفارة بـلادك مـن أجـل اطلاعهـم على مشـكلتك واطلـب المسـاعدة.

- لا تعطِ أي معلومة ولا تدخل في نقاش دون وجود محامٍ أو ممثل عن السفارة.

- إذا أصـر الأمـن على أخـذ بطاقـة الذاكـرة، حـاول أن تجعـل ذلـك موثَّقـاً مـن خـلال محضـر رسـمي حتـى تتمكـن مـن تقديـم أي شـكوى ضروريـة لاحقـاً.

- تواصـل مـع المنظمـات الحقوقيـة المعنيـة بشـؤون الصحفييـن وأبلغهـا عـن الحادثـة.

- في حـال كانـت الكاميـرا أو الذاكـرة محميـة برقـم سـري، أنـت لسـت مضطراً لتسـليم الرقـم السـري للأمـن، المخـول الوحيـد بهـذا الأمـر هـو المحكمـة عبـر قـرار قضائي.

وقائع قضية حول حدود النقد المباح:

لغايات فهم هذه المعايير بشكل أكثر دقة، نتذكر القضية التي عُرِضَت على محكمة النقض المصرية عام 1996، والتي أثارت التساؤل حول حدود النقد المباح والألفاظ المتاح استخدامها لنقد شخصية عامة.

حينها قام صحفي في صحيفة الجمهورية بنشر مقال عن وزير اقتصاد سابق، قال فيه «هل تذكرون واحداً اسمه... وتمت إقالته بعد الطعنات القاتلة التي أسال بها دماء اقتصادنا عامداً متعمداً، هو من أصاب مصر بسوء ما استحق أن يولد وبهت الذي كفر».

وجاء في خلاصة قرار محكمة النقض المصرية أن هذه الألفاظ تأتي من قبيل حرية الرأي والتعبير وفي حدود النقد المباح، وبأن قسوة العبارات قد اقتضتها ضرورة تجلية قصد الناقد، وأن رائدها كان المصلحة العامة، ولم يكن الغرض منها الطعن أو التجريح.[22]

وقائع قضية حول التدخل في حياة الأفراد:

من القضايا الشهيرة التي تتعلق بحدود إمكانيات التدخل في حياة الأفراد، قضية الأميرة كارولين لويس أميرة موناكو التي عُرِضَت على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنَسان، إثر شكوى تقدمت بها الأميرة بسبب قيام مصوري المشاهير الذين يعملون لدى المجلات الألمانية بالتقاط صور لها أثناء انشغالها بمجموعة مختلفة من الأنشطة اليومية، كتناول الطعام في مطعم وركوب الخيل والتسوق.

وهنا سعت المحكمة الأوربية إلى الموازنة بين حق الأميرة باحترام خصوصيتها، وحماية الحق في حرية التعبير للعموم، ورأت أن الصور المنشورة لا تتعلق بنشر «أفكار» إنما بنشر صور تحتوي على «معلومات شخصية»، كما أنها التُقطَت في جو من المضايقة.

وصرَّحت المحكمة بأن العامل الجوهري في الموازنة بين حماية الحياة الخاصة وحماية حرية التعبير تتمثل في الإسهام الذي تُقدِمُه الصور والمقالات المنشورة لموضوع يُفيد المصلحة العامة.

[22] «تحديد شروط النقد المباح في النشر الصحفي خارج دائرة تجريم السب والقذف»، منشورات قانونية.
https://manshurat.org/node/7458

اسأل نفسك

اختبار النقد المباح

عليك كصحفي، قبل أن تقوم بتوجيه النقد للأفراد أو الشخصيات المعنوية أن تسأل نفسك هذه الأسئلة:

- هل النقد موجه إلى تصرّفات الشخص وليس إلى ذاته؟
- هل هو شخصية عامة أو اعتبارية؟
- هل الوقائع التي يتم نقدها مثبتة ومطابقة للحقيقة؟
- هل يحقق النقد مصلحة عامة للمجتمع؟

- هل تتطرق المادة الصحفية إلى الشأن العام وليس لحياة الشخص الخاصة؟
- في حال كان النقد لحياة الأفراد الخاصة، ألا يتجزأ أو ينفصل عن عملهم العام؟
- هل التزمت بنقل الواقعة التي يتم نقدها كما هي ولم تحرف فيها بالزيادة أو النقصان؟
- هل النقد ينطلق من المصلحة العامة ولا يهدف للنيل من الكرامة والمجد الشخصي لفرد ما؟

إن اجتزت هذا الاختبار بإجابات «نعم»، فإن المادة التي بين يديك يصح اعتبارها نقداً مباحاً، أما إذا كانت غالبية الإجابات «لا» فعليك أن تعيد النظر في نشر المادة والبحث عن مسوّغات أخلاقية للنشر حتى لا تقع تحت طائلة المسؤولية المدنية والجزائية بتهمة انتهاك الخصوصية أو الذم والقدح والتحقير.

حظر وتقييد النشر

هناك جملة من الوثائق والمستندات التي يحظر نشرها عبر وسائل الإعلام في العديد من الدول العربية ومنها:

- محاضر التحقيق المتعلقة بأي قضية قبل عرضها على المحكمة المختصة، إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك.
- جلسات المحاكمات السرية.
- الوثائق السرية والمحمية بموجب قوانين الدولة، والتي تصنَّف بأنها غير متاحة للجمهور، مثل خطط وتفصيلات العمليات الحربية، والمعلومات المتعلقة بالأسلحة والذخائر، والوثائق السياسية.[23]

بالإضافة إلى أن هناك العديد من الدول العربية التي تستند في حظر النشر إلى أمر قضائي يصدر بمنع تداول كل ما من شأنه أن يؤثر على أي قاض أو شاهد، أو ما يمنع أي شخص من الإدلاء بما لديه من المعلومات للسلطات.[24]

i يهمك أن تعرف

تقييد النشر هو إجبار الناشر، من خلال السلطة الحكومية أو بموجب نظام قضائي، على منع النشر في موضوع معين.

---

[23] قانون حماية أسرار ووثائق الدولة الأردني رقم 50 لسنة 1971، المادة 3.

[24] قانون العقوبات الأردني، المادة 224 و225.

أمثلة لحالات جرى فيها منع النشر

في الأردن، نهاية عام 2014، وعلى إثر قيام تنظيم الدولة الإسلامية بأسر الطيار الأردني معاذ الكساسبة، قام النائب العام بحظر نشر أي معلومات حول الكساسبة، إن كانت صوراً أو أخباراً مصدرها التنظيم، وحظر أيضًا أي تحليلات عسكرية عن القوات المسلحة الأردنية.

وفي مصر، أصدر المدعي العام العسكري المصري عام 2018 قراراً بحظر النشر في قضية رئيس الأركان السابق سامي عنان، والخاصة بإحالته للتحقيق بتهم ارتكاب مخالفات قانونية مثلت إخلالاً جسيماً بقواعد ولوائح الخدمة بضباط القوات المسلحة. وجاء في قرار المدّعي العام أن حظر النشر يسري على جميع الصحف والمجلات القومية والحزبية اليومية والأسبوعية المحلية والأجنبية وغيرها من النشرات والمواقع الإلكترونية، وذلك لحين انتهاء التحقيقات في القضية، ما عدا البيانات التي تصدر عن المدعي العسكري بشأن الموضوع.



ضع في اعتبارك

☑ لا بد للصحفي أن يكون حذراً في معرفة ما يمكن حظر النشر فيه في البلد الذي يتواجد فيه، وأن يتأكد من عدم صدور أمر قضائي يمنع النشر في قضية معينة.

نطاق حظر النشر القضائي

هناك نطاقان زمنيان لحظر النشر المتعلق بالقضايا التي تخضع للنظر من السلطات القضائية:

المرحلة الأولى: عندما تكون القضية قيد التحقيق لدى النيابة العامة (الادّعاء العام)، وهنا يمتد نطاق الحظر فيها إلى حين التصرف في التحقيق من قبل النيابة العامة، سواء بحفظه، أو إحالته إلى المحكمة، لأن المسألة في هذه المرحلة لا يمكن إطلاق الاتهامات فيها. وبمجرد اتخاذ إي إجراء من قبل النيابة العامة فيما يخص التحقيق، بالحفظ أو الإحالة إلى المحكمة، ينتهي حظر النشر ويصبح للصحفيين الحق بالنشر مرة أخرى في القضية.

المرحلة الثانية: أن تكون القضية منظورة أمام المحكمة، ويصدر قرار من القاضي في المحكمة التي تحال إليها القضية بحظر النشر على مجريات جلسات المحاكمة.[25]

i يهمك أن تعرف

حظر النشر يشمل القضية نفسها، ولا يشمل توثيق أي أخبار تتعلق بتفاعلاتها أو أحداث أخرى مرتبطة بها. فمثلاً، لو كان هناك قرار بحظر النشر فيما يخص قضية تتعلق بالفساد لأحد المسؤولين، وقام مواطنون بتنظيم تظاهرة تتعلق بالمطالبة بإيقاع حكم ما عليه، فيحق للصحفي أن يقوم بتغطية توثيق التظاهرة ونشر أخبار عنها، ولا مساءلة قانونية عليه بسبب هذه التغطية.

[25] «حظر النشر والحق في المعرفة»، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 24 كانون الأول/ديسمبر 2016.
https://bit.ly/2Om9vgn



من هو الناشر؟

هو كل شخص يقوم بتسويق وعرض المحتوى الصحفي أو الأدبي بأي وسيلة كانت، سواءً أكانت تقليدية، مثل الطباعة الورقية للكتب والمجلات والصحف، أم بالوسائل الإلكترونية، كالمواقع الإلكترونية أو منصات التواصل الاجتماعي أو التطبيقات الذكية [26].

ووفق التعريفات القانونية، فإن الناشر هو المؤسسة التي تتولى إعداد المطبوعات وإنتاجها [27]، أو الشخص الذي يتولى نشر أي مطبوع [28]، وبشكل أساسي، فإن الشخص المسؤول عن المطبوعة الورقية أو الإلكترونية يعتبر ناشراً.

إذا كنت ناشراً، ما هي المسؤولية الملقاة عليك؟ وما هي مسؤوليتك عما تقوم بنشره؟

وَضعت العديد من القوانين الناشر موضع المسؤولية عما يقوم بنشره على منصته أو على المطبوعة الصحفية في حال كان ما تم نشره يستوجب المساءلة القانونية أو يخالف ما اشتمل عليه قرار حظر النشر القضائي.

فعلى سبيل المثال، اعتبر قانون المطبوعات الإماراتي [29] الناشر شريكاً في الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات، بحيث تقام دعوى الحق العام في حقه وبحق المؤلف (الصحفي معد التقرير) معاً كشركاء في الفعل.

ويميز القانون الفرنسي رقم 575/2004 المتعلق بالثقة في الاتصال الرقمي بين مستضيفي البيانات وبين الناشرين، فـ «مستضيفو البيانات» وفق القانون هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يقومون، ولو دون مقابل، بتأمين وضع البيانات والصور والصوت وأية رسائل أخرى بتصرف الجمهور والمستخدمين، عبر الوسائل الإلكترونية والرقمية (كموقع فيسبوك مثلاً). بينما تم تعريف الناشر بأنه المقدم والمورد الذي له سلطة تحديد المحتوى والموضوع المنشور (كمالكي المواقع).

أما قانون المطبوعات والنشر الأردني، فاعتبر في المادة (23) رئيس التحرير مسؤولاً عن كل ما يُنشر في الصحيفة، ويعتبر مسؤولاً مع كاتب المقال عن مقاله.

وهكذا، يمكن القول بأن على الناشر الالتزام بالمعايير التي يلتزم بها الصحفي، والتأكد مرة أخرى من مدى مطابقة المادة الصحفية للقانون تجنباً لمساءلته عن نشر تلك المادة.

---

[26] صناعة النشر في عالمنا العربي، اتحاد الناشرين العرب www.arab-pa.org

[27] قانون المطبوعات والنشر الأردني.

[28] قانون المطبوعات والنشر الاتحادي الإماراتي 1980 وتعديلاته، المادة 1.

[29] المادة 88 من القانون نفسه.

اسأل نفسك

لا بد عليك كناشر من أن تطرح على نفسك عدة أسئلة قبل النشر، ومنها:

- **هل سيؤثر المنشور سلباً على الأشخاص الأبرياء الواردة أسماؤهم فيه؟**
بمعنى هل سيعرّض هذا المنشور أشخاصاً أبرياء للأذى أو للخطر؟ هل سيجعلهم في وضع أسوأ؟

- **هل يتضمن خطاب كراهية؟**
ويمكن تعريف خطاب الكراهية بأنه: «جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرّض أو تشجّع أو تبرّر الكراهية العرقية أو كره الأجانب أو معاداة السامية أو غير ذلك من أشكال الكراهية المبنية على التعصب، بما فيها: التعصب المعبر عنه بالنزعة القومية والاعتداد بالانتماء الإثني والتمييز والعداء للأقليات والمهاجرين والسكان من أصل مهاجر»[30].

- **هل يتضمن ذماً؟**
والذم هو إسناد مادة معينة (تهمة معينة) إلى شخص، ولو في معرض الشك، من شأنها أن تنال من كرامته وشرفه وسمعته أو تعرّضه إلى بغض الناس واحتقارهم. مثل وصف شخص بأنه كاذب، سارق، مختلس، عميل ...إلخ.

- **هل يهين أحداً؟**
وتعني الإهانة وصف أحد الأشخاص بأوصاف مهينة، دون تحديد تهمة معينة، مثل: حقير، نذل.

- **هل يحمل مضامين لا أخلاقية؟**
بمعنى أنه يتضمن عبارات أو مشاهد تنافي الحياء العام وتشكل جرماً وفقاً للقانون.

- **هل يسبب ضرراً أمنياً؟**

إذا كانت الإجابات على جميع هذه الأسئلة «لا»، إذن فالمحتوى قد تخطى أول اختبار قبل النشر، وبقي عليك فحصه من ناحية مهنيته من أجل التأكد من أنه لا يخالف أخلاقيات المهنة الصحفية.

---

[18] Recommendation No. R (20 (97 of the Committee of Ministers to member states on “hate speech”, Council of Europe. 30 October 1997 https://bit.ly/30EOoYT

وقائع قضية تتعلق بنشر خبر أدى لإدانة الناشر [31]

في العــام 2013، وجهــت النيابة العامة في الأردن إلــى موقع صحفي إلكتروني، وإلى مالكــه بصفته ناشــراً، جرم «عدم تحــري الحقيقــة»، و«الــذم والقــدح والتحقير» و«نشر إشاعات كاذبة»، وذلك بســبب نشــره مقالاً حول ســفير إحدى الــدول في الأردن، حيــث اتهــم المقال السفير بإســاءة الأمانة عبر تعمد توجيه أحد العطــاءات الخاصة بالســفارة لرجل أعمــال بعينه، مع أن العطاء - بحســب ما توصلت إليــه النيابة العامة - كان من نصيب شــركة أخرى. كمــا ادعى المقال بأن قيمة العطــاء كانت 4,5 مليون دينار أردني، فيما أن القيمة الحقيقية للعطاء كانت 220 ألف دينار أردني، ونشر الموقع مقالاً آخر بحق السفير قال فيه إنه يقيم احتفالات في «مخيم الزعتري للاجئين» في الأردن «تثير الشكوك».

وحيــن عُرضت القضيــة على المحكمة، اعتبرت الأخيرة أن الناشــر قام بنشر تلك المعلومات دون تحــري الحقيقة والتزام الدقــة، وذلــك بقصد الإســاءة للســفير وســمعته الشــخصية وكرامته، حيث لم يثبت الناشــر صحة الأخبار المنشورة، ولم يراعِ المقــال التــوازن والموضوعية، ولم يُمنَح الســفير حق الــرد على المحتوى قبل نشره. وعليه، أدانت المحكمة الناشر بجرم عدم تحري الحقيقة وبالذم والقدح والتحقير.

[26] القضية رقم 2013/1108 بداية جزاء عمان، منشورات قسطاس.

ومما ورد في نص قرار المحكمة:

«المسؤولية الصحفية تشترط عند تناول الشأن العام الالتزام بالحياد والصدق ونشر المعلومات بصورة دقيقة وموثقة سعياً لتحقيــق المصلحــة العامــة بعيداً عن الإثارة الصحفية والانطباعات الشخصية».



ضع في اعتبارك

الفرق الأساسي بين جرائم الذم والقدح والتحقير هو أن:

- **الذم:** هو إســناد مــادة معينة إلى شــخص - ولــو في معرض الشــك والاستفهام - من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته أو تعرّضه إلى بغض الناس واحتقارهم، سواءً أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أم لا.
- **القدح:** هــو الاعتــداء على كرامة الغير أو شــرفه أو اعتباره - ولو في معرض الشــك والاســتفهام - دون بيان مادة معينة.
- **التحقير:** فهو كل تحقير أو ســباب - غيــر الــذم والقــدح - يوجه إلى المعتدى عليه وجهاً لوجه بالكلام أو الحركات أو بكتابة أو رسم بشكل غيــر علنــي أو بمخابــرة برقية أو هاتفية أو بمعاملة غليظة.


JOURNALISM IS NOT A CRIME
#FreeAJStaff

رابعاً: حقوق الصحفيين القانونية في التعامل مع السلطات

ما الفرق بين الاحتجاز التعسفي والتوقيف والاعتقال؟

الاحتجاز التعسفي: هو حرمان الأفراد من حريتهم إما لأنهم مارسوا أحد حقوقهم الأساسية المضمونة بموجب المعاهدات الدولية أو لأنهم لم يتمكنوا من الاستفادة من الضمانات الأساسية للحق في محاكمة عادلة فسُجنوا من غير أن تصدر هيئة قضائية مستقلة أمراً بالقبض عليهم أو توجه إليهم تهمة أو تحاكمهم، أو من غير أن توفر لهم إمكانية الاستعانة بمحام. علماً بأن المحتجزين يخضعون أحياناً للحبس الانفرادي لعدة أشهر أو عدة سنوات إن لم يكن إلى أجل غير مسمى.[32]

التوقيف: هو إجراء قضائي يقضي بحجز حرية الفرد قبل المحاكمة، ويجب أن يكون التوقيف قائماً على أمر قضائي صادر عن السلطة المختصة، ويتم حجز حرية الفرد على ذمة التحقيق وعلى أساس قضية لاتزال منظورة أمام القضاء.

الاعتقال: هو إجراء تنفيذي لمرحلة ما بعد صدور الحكم، وتنفيذاً لقرار إدانة الفرد بارتكاب جريمة ما، حيث يتم احتجاز حرية الفرد كعقوبة على الجرم الذي أدين بارتكابه.

متى يكون الاحتجاز تعسفياً؟

عليك أن تعلم بأن اعتقالك أو احتجازك كصحفي هو احتجاز تعسفي في هذه الحالات:

1- إذا كان واضحاً أنه من المستحيل التذرع بأي أساس قانوني لتبرير حرمانك من الحرية، كالبقاء لفترة طويلة تفوق ما قرره القانون تحت الاحتجاز دون عرضك على النيابة العامة أو السلطات القضائية المختصة، أو كأن يبقى الصحفي محتجزاً حتى بعد انتهاء مدة العقوبة المفروضة عليه.

2- إذا كان الحرمان من الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمّنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (لا سيما الحق في عدم التمييز، الحق في التنقل أو مغادرة البلد، حق اللجوء، حرية الفكر والدين والتعبير عن الرأي، حق الاجتماع السلمي والمشاركة في الحياة السياسية، وحقوق الأقليات).

3- إذا لم يكن هناك احترام للقواعد الدولية المتصلة بضمانات المحاكمة العادلة.

[32] صحيفة الوقائع في حقوق الإنسان رقم 26، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

يهمك أن تعرف

تختلف المدة التي يمكن خلالها توقيفك من قبل الشرطة بين دولة وأخرى، ولكن، بشكل عام، يمكن للشرطة أن توقفك لمدّة 24 ساعة، تكون مُلزمة خلالها بإحضارك أمام المحكمة من أجل تمديد التوقيف أو إطلاق سراحك.

ضع في اعتبارك

- يعتبر أمر التوقيف الصادر عن سلطة عسكرية أو إدارية احتجازاً تعسفياً، لأنه لم يصدر عن سلطة قضائية مستقلة. ومن الأمثلة عليه توقيف الصحفيين الفلسطينيين إدارياً دون محاكمة أو قرار قضائي من قبل الجيش الإسرائيلي.



مركز المساعدة

إذا تم استجوابك أو اعتقالك، ماذا تفعل؟

• لا تقاوم رجال الشرطة، ولكن تحقق من أن الشرطي الذي يعتقلك يمتلك أمراً قضائياً من المحكمة يقضي باعتقالك. في مثل هذه الحالة، يجب على الشرطي أن يحدد هويته أمامك، وأن يبلغك بأنك رهن التوقيف، وأن يُفصّل السبب، وأن يسلّمك أمر المحكمة.

• اطلب التشاور مع محام قبل إجراء التّحقيق: وهو أمر شديد الأهمية، وذلك لقدرة المحامي على إعطائك شرحًا حول حقوقك في التحقيق، والتأكّد من حصولك عليها، والحفاظ على سيرورة لائقة لإجراء التحقيق. تساهم استشارة المحامي في أخذ القرار؛ إمّا أن تحتفظ بالحق في التزام الصمت أو تقديم إفادة في التحقيق. واتخاذ هذا القرار معقّد ويمكن أن تكون له انعكاسات مهمّة على استمرار الإجراءات ضدك، وبالتالي من المهم تلّقي استشارة قانونية مهنية في هذا الشأن.

• إذا قرر الضابط المسؤول توقيفك، يجب عليه أن يوضّح فورًا أنه يحق لك إعلام شخص مقرّب إليك بخصوص هذا التوقيف، ويجب عليه أن يُعلم الشخص المقرّب الذي اخترته دون أي تأخير بأمر اعتقالك والمكان الذي تتواجد به، إلا إذا طلبت عدم إعلامه بذلك. وإذا تم تغيير المكان الذي تتواجد به، يجب على الشرطة إعلامه بذلك، وأيضاً إعلام المحامي الذي اخترته بأمر توقيفك، والمكان الذي تتواجد به.

• هل من المسموح أن أكون مقيد اليدين أو مكبلاً؟ مبدئياً، إذا كنت موقوفاً، لا يجوز تكبيلك في الأماكن العامة، كالمحاكم والمستشفيات. وإذا بقيت مُكبًّلا في قاعة المحكمة، يمكنك أن تطلب من القاضي أن يأمر بإزالة القيود، سواء في اليدين أو الرجلين.

ما هي التهم التي يمكن أن توجَّه إليك كصحفي بموجب القانون؟

عليك أن تعلم أولاً بعض أنواع ومواضيع القضايا التي قد يقع فيها الصحفي[33]:

1- جرم عدم تحرّي الحقيقة.

2- نشر إشاعات كاذبة وما يمس حريات الأفراد الشخصية.

3- جرم عدم التوازن والموضوعية في عرض المادة الصحفية. حيث تلزم القوانين في العديد من البلدان الصحفيين بـ«تحري الحقيقة والالتزام بالدقة والموضوعية في عرض المادة الصحفية».

4- جرم القيام قصداً بنشر ذم وقدح وتحقير بحق شخص عبر وسائل الإعلام بما فيها الإلكترونية.[34]

5- جرم خرق حرمة الحياة الخاصة للآخرين.

6- جرم خرق حظر النشر الصادر بموجب أمر قضائي والتأثير على سير العدالة.

7- جرم إهانة أو ازدراء المقدسات الدينية.

8- جرم إطالة اللسان على مقام الحاكم والنيل من هيبة الدولة.

9- جرم تعكير صفو العلاقات مع دولة صديقة.

10- جرم إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية وتعكير السلم الأهلي.

11- قضايا أخرى مثل إفشاء أسرار الدولة وعدم التبليغ عن تهديد أمني أو التعامل مع منظمات إرهابية.

ضع في اعتبارك

تذكّر القاعدتين التاليتين في المحاكمات:

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته: أي أن الأصل في الإنسان هو البراءة، ولا يقع على عاتقه إثبات نفي التهمة عنه، وذلك لأنه بريء، ويجب على من وجه له التهمة إثباتها بالطرق القانونية المتاحة.

- الشك يفسّر لصالح المتّهم: أي أن وجود شك في مسؤولية المتهم بارتكاب الجريمة، وعدم استطاعة الجهة التي وجّهت الاتهام أن تصل إلى درجة اليقين لإثبات أنه ارتكبها، فإن هذا الشك يستخدم من قبل المحكمة لإثبات براءة أو عدم مسؤولية المتهم.

[33] القضاة خالد، «الإذن بالمخاصمة للصحفيين أمام المحاكم»، وكالة عمون. 20 تشرين أول/أكتوبر 2020. https://bit.ly/3eyTnml

[34] معظم القضايا التي يتعرض لها الصحفيون تتمثل بقضايا الذم والتحقير والشتم والتشهير. للمزيد انظر: التشهير، نشرة لمحامي الإعلام والصحفيين في العراق. إصدار: منظمة المادة 19 والاتحاد الدولي للصحفيين. وانظر أيضا: محكمة واسط ترد دعوى قضائية ضد مراسل صحفي، مرصد الحريات الصحفية JFO.

ضمانات المحاكمة العادلة:

«لا يدان أيّ شـــخص أو يصدر عليه حكم إلاّ بمحاكمـــة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساســـية». - القاعدة 100 من ضمانات المحاكمة العادلة التي حددتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

i يهمك أن تعرف

ضمانات المحاكمة العادلة

قد يتعرض الصحفي للاعتقال والمحاكمة بناء على إحدى الاتهامات السابقة الذكر. وهنا، لا بد للصحفي أن يحصل على ضمانات المحاكمة العادلة، وهي:

1- أن يكـــون أي قرار بتوقيف الصحفي قد تم من قبل ســـلطة قضائية، وليس توقيفاً إدارياً (بأمر المحافظ) أو تعسفياً.

2- لا بد من أن تنظر في القضية محكمة مســـتقلة ونزيهة ومشـــكّلة تشكيلاً قانونياً.

3- قرينة البراءة، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

4- إبلاغ الصحفي بطبيعة الاتهام وسببه.

5- منح الحقوق الأساســـية ووســـائل الدفاع، ومنها: حقّ الشـــخص في الدفاع عن نفســـه، والاستعانة بمحامٍ من اختياره، والحقّ في تلقي مساعدة قانونية مجانيـــة في حـــال اقتضت مصلحـــة العدالة ذلك، والحـــقّ في الحصول على الوقت الكافي والتســـهيلات الكافية لتحضير الدفاع، وحقّ المتهم في الاتصال بمستشاره بحرية.

6- محاكمة دون تأخير لا داعي له.

7- المحاكمة العلنية، يشـــمل ذلك قدرة جمعيات حقوقية أو مدنية وطنية أو دولية لمراقبة سير المحاكمة ومدى احترامها لمبادئ المحاكمة العادلة.

8- لا يحاكم الشخص على الجرم ذاته مرتين.

وقائع قضية حصل فيها الصحفي على البراءة بسبب عدم وجود ضمانات محاكمة عادلة:

عام 2003 قامت السلطات الإسبانية باعتقال الصحفي في قناة الجزيرة تيسير علوني بعد عودته من تغطية الحرب في كل من أفغانستان وغزو العراق، وحكمت عليه عام 2005 بالسجن سبع سنوات بتهمة «التعاون مع خلايا إرهابية».

إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حكمت في يناير 2012 بأن الحكم الذي أصدرته المحكمة الإسبانية ضد علوني غير قانوني.

وحسب المحكمة فإن القضاء الإسباني انتهك المادة 6/1 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تضمن حق المواطنين غير القابل للتصرف في الحصول على محاكمة عادلة ومستقلة، كما غرم الحكم إسبانيا 16 ألف يورو.

اعتبرت المحكمة الأوروبية أن الحق في محاكمة نزيهة قد انتُهك في هذه القضية لأن أحد أعضاء المحكمة التي حكمت على علوني كان جزءًا من قسم الاستماع الوطني الذي سبق له أن فرض عليه الحبس الاحتياطي بانتظار المحاكمة. ولذلك، فإن حقيقة أن أحد أعضاء المحكمة التي أدانته كان مسؤولاً عن تحفيز ودعم سجنه جعله يخشى «بشكل معقول» من أن يكون لديه «فكرة مسبقة» عن جرمه.

وجاء في القرار أن المحكمة الأوروبية ترى في ظروف القضية، أن الحياد الموضوعي لمحاكمة علوني موضع شك.[35]



[18] «España tendrá que pagar al periodista condenado por ayudar a Al Qaeda», El Mondo. 17 January 2012 https://bit.ly/30GU1WD

جهات يمكن أن تتواصل معها لحمايتك في حال تعرضت للتوقيف أو الاحتجاز:

• نقابة الصحفيين التي تنتمي إليها.

• الخط الساخن لحماية الصحفيين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (خصوصا في مناطق النزاعات).
+41792173285
press@icrc.org

• هيومن رايتس ووتش: ترصد المنظمة الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين وتقوم بإصدار بيانات حولها وتنفذ حملات مناصرة لحقوق الصحفيين.
https://www.hrw.org/contact-our-0-office-beirut

• منظمة العفو الدولية: تقوم المنظمة بمتابعة قضايا الصحفيين والانتهاكات الواقعة عليهم وتنفذ حملات إعلامية لأجل وقف هذه الانتهاكات.
middleeast@amnesty.org

• لجنة حماية الصحفيين: تقوم اللجنة بالالتقاء برؤساء دول ومسؤولين رفيعي المستوى لتناقش معهم قضايا حرية الصحافة، وتتصدر الجهود الدبلوماسية أو تقدم المشورة بشأنها، وتعمل مع المنظمات الأخرى لضمان أن تسود العدالة عند سجن الصحفيين.
Tel: +1 (212) 300-9018
+1 (212) 300-9017
info@cpj.org

• مراسلون بلا حدود: تعمل المنظمة على تعزيز اللوائح الدولية التي تضمن سلامة الصحفيين، وتقترح تشريعات وطنية تزيد من حماية الصحفيين.
helpdesk@reporter-ohne-grenzen.de

• الاتحاد الدولي للصحفيين: هو أكبر منظمة عالمية للصحفيين، يمثل أكثر من ستمئة ألف إعلامي منضوين في 187 نقابة وجمعية من 146 دولة حول العالم. وهو المنظمة التي تتحدث باسم الصحفيين داخل نظام الأمم المتحدة وضمن الحركة النقابية العالمية.
+32 (0)2 235 22 00
+32 (0)2 235 22 19
ifj@ifj.org

• المعهد الدولي للصحافة: يعمل المعهد على تعزيز الظروف التي تسمح للصحافة بأداء وظيفتها العامة، وأهمها قدرة وسائل الإعلام على العمل دون تدخل ودون خوف من الانتقام.
Phone: + 43 1 512 90 11
Fax: + 43 1 512 90 14
Email: info@ipi.media

• منظمـة مينـا رايتس: وهـي منظمة تختـص بمراقبـة حقوق الإنسـان في الشـرق الأوسـط، وتقديـم الشـكاوى بخصوص الانتهـاكات التي تحصل بحق الأفراد إلى الجهات الأممية.
https://menarights.org/ar/contact

• المقـرر الخـاص في الأمـم المتحـدة المعنـي بتعزيـز وحمايـة الحـق في حريـة الـرأي والتعبيـر: يتلقـى المقرر الخاص النداءات العاجلة ورسـائل الادعاء المتعلقـة بانتهـاكات حق حريـة الرأي والتعبيـر، ويطلـب ردوداً على هـذه البلاغات مـن الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة.
Fax: 41 22 917 9006
E-mail: freedex@ohchr.org

• الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي: وهو هيئة أممية ترصد وتتابع وتحقـق في حالات الحرمـان من الحرية تعسفياً.
الفاكس: 9179006 22 41+
البريد الإلكتروني: wgad@ohchr.org

• كما يمكن التواصل مـع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري:
الهاتف: 90 00 917 22 41 +
الفاكس: 90 06 917 22 41 +
E-mail: wgeid@ohchr

• الممثـل الخاص للأميـن العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان:
urgent-action@ohchr.org
+41(0) 22 917 90 06

• مراكز حماية حرية الصحفيين المحلية، مثـل مركز حماية حريـة الصحفيين في الأردن ومرصـد الحريـات الصحفيـة في العراق.



AJMInstitute



